دروز الجولان
نهوض وطني في مواجهة الضم

وليد الجعفري

محاولات اسرائيل لضم الجولان

تحركت السلطات الاسرائيلية في الهضبة السورية المحتلة على محورين متكاملين، الأول: تجاه **الأرض السورية المحتلة**، والثاني **تجاه المواطنين السوريين في الهضبة**. وكلا الاتجاهين يندرج في اطار السياسة الاسرائيلية الرامية إلى عزل الجولان وسلخه عن الوطن الأم سوريا، ثم ضمه بصورة نهائية إلى اسرائيل.

فعلى صعيد **الاتجاه الأول**، اتفقت كافة الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة منذ ١٩٦٧ ــ ١٩٨١، على موقف واحد مفاده: «عدم الانسحاب من الهضبة السورية» وينطبق هذا الموقف، على حكومات المعراخ، والليكود على السواء. ففي عهد **المعراخ**، التزمت كافة الحكومات المعراخية، بالموقف السابق، وأقصى ما قدمته هذه الحكومات من مرونة، هو موقف حكومة اسحق رابين، حيث أعلن: «حتى إذا تحقق السلام الحقيقي، لا يجوز الانسحاب من الجولان،... ولكن ليس من الضروري التمسك بالخط القائم حالياً»(١).

وقد أوضح رابين رأيه في هذا الموضوع أكثر من مرة، حيث قصد بذلك إمكانية إجراء «تعديلات تجميلية طفيفة» على الحدود، في حال التوصل إلى سلام حقيقي مع سوريا. وبناء على هذا الموقف، بذلت حكومات المعراخ قصارى جهدها لفرض الحقائق المنتهية على الأرض، لرسم المستقبل السياسي للهضبة السورية، معتبرة هذه المنطقة «منطقة إستيطانية» بكل معنى الكلمة (مساحات واسعة، كثافة سكانية عربية ضئيلة، مصادر طبيعية، مواقع استراتيجية...). كما اعتبرتها هذه الحكومات «منطقة أمنية من الدرجة الأولى». وقد شكلت الخصائص، الديموغرافية والطبيعية والاستراتيجية للهضبة، مغريات كبيرة لإسرائيل تنسجم مع الطبيعة التوسعية الاسرائيلية، خصوصاً وأن الهضبة السورية، لا تشكل معضلة ديموغرافية لإسرائيل كما هو الحال في الضفة الغربية. أما من الناحية الأمنية، فقد أجمعت كافة الأوساط الاسرائيلية المختصة، على أهمية الهضبة